شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

بغـــداد ليست ساحة التحرير فقط!

خطوة صغيرة ومتأخّرة كثيراً... لكنّها مهمّة لجهة تطمين البغادّة وزوّار العاصمة إلى أنّ بغداد تستعيد عافيتها، وعافية المدن تكون أولاً وقبل كلّ شيء في الأمن.

أمانة بغداد أعادت الأسبوع الماضي افتتاح المركز التجاري في نفق ساحة التحرير، بعدما ظلّ مُغلقاً منذ العام ٢٠٠٣ للأسباب الأمنية المعلومة. بالطبع لا أحد سيظنّ أنّ المركز سيستأنف حيويته التي كان عليها في الماضي عندما كانت ساحة التحرير وعموم منطقة الباب الشرقي القلب النابض لبغداد، يوم كانت امتدادات هذه المنطقة تضجّ بالحياة في الليل كما في النهار، حيث شارعا الرشيد والجمهورية مولان تجاريان مفتوحان، وشارع السعدون مركز ثقافي وفني وسياحي راقٍ، وشارع أبو نواس ناد اجتماعي عائلي محترم (بخلاف وضعه الحالي) ممتدّ على مسافة كيلومترين أو أكثر.

هي خطوة طيّبة ولا شكّ، نتطلّع إلى استكمالها بتأهيل المنطقة من جديد لتستعيد تدريجياً مجدها الغابر. هذا يتطلّب الاهتمام بنظافة شوارعها وأرصفتها وتحريرها من المتجاوزين عليها وعلى المارّين بها، ومن باعة الممنوعات، وقلع الاشجار العالية التي تحجب عن الرؤية درّة الساحة: نصب الحرية، للقادمين إليها من جسر الجمهورية وشارع الرشيد.

الأهمّ من هذا أن تهتمّ أمانة بغداد ومحافظة بغداد بالتعاون مع مديرية المرور العامة بإعادة نظام المرور إلى العمل في بغداد كلّها، فبغداد هي العاصمة الوحيدة في العالم التي لا يعمل فيها نظام المرور! إشارات المرور فعالة لكنّ أحداً لا يتقيّد بها، وعناصر المرور المبثوثون في الشوارع والساحات لا يطلبون من أحد أن يلتزم بالإشارات وبمجمل نظام المرور.

شوارع بغداد وساحاتها تختنق بالسيارات معظم ساعات النهار وفي بعض الليالي أيضاً. ما يزيد من وطأة المشكلة الغياب التامّ لنظام المرور، فضلاً عن افتقاد عاصمتنا وسائل النقل الجماعيّة (القطارات والباصات الكبيرة).

تتجاوز أهمية التطبيق الحازم لقانون المرور ضمان الحياة الطبيعية الآمنة في شوارع المدن وعلى الطرق الخارجية. انتهاك قانون المرور يشجّع على انتهاك سائر القوانين.. إنه يطيح هيبة القانون والدولة.

ليس مفهوماً أبداً لماذا لا تقوم مديرية المرور بواجبها الأساس في تطبيق قانون المرور.. صحيح أنّ الكثير من المسؤولين الحكوميين والحزبيين الكبار وعناصر الميليشيات ينتهكون على نحو سافر ليس فقط قواعد المرور وإنما أيضاً القواعد الأخلاقية المتعارف عليها والمتوافق عليها اجتماعياً، بيد أنّ هؤلاء لن يكون في وسعهم انتهاك القانون إلى الأبد ما دامت مديرية المرور تطبّق القانون على الجميع وتكون حازمة وحاسمة في هذا التطبيق.

كان الإرهاب الشمّاعة التي تُعلّق بها مؤسسات الدولة ومسؤولوها فشلها وفشلهم في الإدارة وتقديم الخدمات (لكنهم لم يفشلوا في فسادهم!).. والآن وقد هُزم الإرهاب فلم تعد ثمة حجّة لأحد.. ومديرية المرور العامة، ومعها وزارة الداخلية، معنيّة بهذا الكلام قبل غيرها وأكثر من غيرها.

> شوارع بغداد وساحاتها تختنق بالسيارات معظم ساعات النهار وفي بعض الليالي أيضاً. ما يزيد من وطأة المشكلة الغياب التامّ لنظام المرور، فضلاً عن افتقاد عاصمتنا وسائل النقل الجماعيّة.

حرب المنافذ تقلق ميسان وبغداد تطلق ثالث عمليّة لفرض الأمن

الشرطة لا تلاحق المطلوبين لأنّ المئات من عجلاتها عاطلة

□ اعتقال 40 مطلوباً منذ انطلاق حملة تنفّذها 4 أفواج

العبادي خلال زيارته ميسان ولقائه بحكومتها المحلية.. ارشيف

□ بغداد / وائل نعمة

ارتفع عدد المعتقلين، ضمن حملة تنفذها قوات النخبة في محافظة ميسان منذ ٣ أيام، الى نحو ٤٠ مطلوباً. وتم خلال عمليات الدهم والتفتيش ضبط أسلحة وآليات عسكرية.

وتبحث القوات، التي جاءت من عدة محافظات مجاورة في ثالث حملة خلال العام الحالي، عن مجموعة مطلوبين ينتمون الى عشيرة واحدة، يتحكمون بالمنفذ الحدودي مع إيران ومتورطين بعمليات تهريب النفط.

وتدرّ تلك التجارة مليارات الدنانير على العشيرة، التي اختلفت مؤخرا في ما بينها. وأدى الصراع على امتيازات المنفذ الى اندلاع حرب بين العائلتن، تطور احيانا الى استخدام الاسلحة الثقيلة وقطع شوارع رئيسة لعدة ايام.

ويؤدي ذلك الصراع في الغالب الى توقف المنفذ بين حين وآخر كإجراء تلجأ إليه السلطات المحلية لمنع المواجهات، لكن ذلك أدى الى تراجع إيرادات الممر الحدودي بشكل كبير.

من جهتها، قامت الحكومة الاتحادية بإرسال ممثل عنها الى محافظة ميسان. واجتمع الموفد الحكومي مع المحافظ وقائد الشرطة ومسؤولين آخرين. ومن المفترض ان يصدر رئيس الوزراء حيدر العبادي، قراراً نهائياً بشأن أوضاع المحافظة خلال ثلاثة ايام، بعد أن يستمع الى تقرير موفده.

وتطالب جهات في ميسان بإقالة قائد الشرطة والمحافظ على حد سواء، لفشلهما في وضع حد للنزاعات العشائرية، وتزايد عميات القتل والاختطاف وتنامي تجارة المخدرات.

ملاحقة المطلوبين

ووصلت الى ميسان يوم الاحد الماضي، ٤ أفواج عسكرية للمشاركة في عملية امنية لملاحقة الخارجين على القانون، وتجار الاسلحة والمخدرات، ونزع الاسلحة الثقيلة، بحسب قيادة عمليات الرافدين.

وأكد مصدر مسؤول في ميسان، "اعتقال أكثر من ٣٥ متهماً، اغلبهم في المشرّح والكحلاء شرقي نيسان، بعد ٣ أيام من انطلاق العملية الامنية، حيث تمّ اعتقالهم في اليوم الاول".

واشار المصدر، الذي تحدث لـ(المدى) عبر الهاتف، طالباً عدم ذكر اسمه، الى ان "الاعتقالات كانت عشوائية، وبعد التحقيق ربما سيتبقى ٢٠ معتقلاً فقط".

وكشف ان "من بين المعتقلين تجار مخدرات وحاملين لاسلحة غير مرخصة".

واضاف "تمت السيطرة خلال العملية على عدد من العجلات التي تحمل اسلحة متوسطة".

واعلنت قيادة عمليات الرافدين، الإثنين الماضي، انطلاق العملية بمشاركة طيران الجيش، ومهمات ذي قار وفوج طوارئ المثنى وفوج النخبة من محافظة واسط وفوج طوارئ ميسان الاول إضافة الى قوة عسكرية خاصة من قيادة العمليات وقوة من مديرية أمن واستخبارات الرافدين.

وتلاحق القوات، بحسب المصدر المسؤول، أفراداً من إحدى العشائر يسيطرون على (منفذ الشيب)، وهو الممر الحدودي الوحيد بين ميسان وإيران.

ويؤكد المصدر القريب من العمليات، وجود "مداهمات على منازل تلك العشيرة في منطقة العمود التابعة لناحية المشرح، حيث دفعت الصراعات بينهم الى عمليات خطف وقتل متبادلة". وقال ان "المتهمين بدأوا بالهروب منذ تنفيذ الحملة العسكرية".

حرب منفذ الشيب

وكانت اشتباكات مسلحة قد نشبت بين عائلتين من ذات العشيرة، استخدمت فيها اسلحة ثقيلة استمرت لعدة ايام، على خلفية صراع للسيطرة على منفذ الشيب.

ويتابع المصدر "لايقل دخل أفراد العشيرة عن ٩٠ ألف دولار يوميا بسبب اعمال السيطرة علي المنفذ، وعلى محطات النفط في المحافظة".

وكان مجلس ميسان قد قرر، مطلع العام الحالي، إغلاق منفذ الشيب لمدة ١٠ ايام، قبل ان يقرر اعادة افتتاحه بعد رفض الحكومة الاتحادية هذا الإجراء.

ويقول عضو مجلس محافظة ميسان حسن علي مزعل، في اتصال مع (المدى) امس، ان "الحكومة تريد إبقاء المنفذ مفتوحا، لكنها لاتستطيع الوقوف ضد النزاعات التي تنشب بسببه".

واضاف مزعل ان "إيرادات المنفذ تصل الى ٤ مليارات دينار شهريا اذا عمل باقصى طاقته"، مشيرا الى ان "إيرادات منفذ سفوان ارتفعت الى ١٧ مليار دينار و٢٠٠ مليون شهريا، بعدما أزالت الحكومة سطوة العصابات".

واستمع طورهان المفتي موفد رئيس الوزراء، الذي وصل الى ميسان يوم الثلاثاء، الى تفاصيل الاحداث هناك، وكيف تسيطر العشيرة على المنفذ الحدودي ونقل النفط.

وأكد المصدر المسؤول في ميسان ان "المفتي اجتمع مع اعضاء مجلس المحافظة وقائد الشرطة والمحافظة"، مبينا ان "المحافظ طالب بإقالة قائد الشرطة".

ويقول المصدر المحلي ان "المفتي سيعرض تقرير ما جرى في ميسان على رئيس الورزاء، الذي سيقرر بدوره خلال ٧٢ ساعة مصير الاوضاع في المحافظة وقائد الشرطة".

بدوره اعتذر المفتي عن الإدلاء بأية تفاصيل عن نتائج زيارته الى ميسان. واكتفى بالقول، خلال اتصال مع (المدى) امس، "كنت في مهمة محددة من قبل رئيس الوزراء حيدر العبادي الى ميسان ثم عدت منها".

الحملة الثالثة

من جهته شكل مجلس المحافظة لجنتين لدراسة مطالب المحافظ علي دواي، بإقالة قائد الشرطة العميد نزار الساعدي، المتهم بالتستر على أبناء عشيرته، بالاضافة الى لجنة أخرى لبحث المشاكل التي كشف عنها الاخير.

ويقول حسن مزعل، عضو مجلس المحافظة عن ائتلاف دولة القانون، ان "العميد الساعدي أكد أن مخصصات الاستخبارات صفر، وأن لديه ٣٥٠ آلية عاطلة لايملك أموالاً لإصلاحها".

وفشلت حملتان سابقتان، أطلقتا بمشاركة قوات من خارج ميسان في آذار وأيار الماضيين، في وضع حد للنزاعات العشائرية المسلحة.

وفي سياق متصل يشكك النائب عن ميسان محمد الصيهود بمدى نجاح مثل تلك العمليات العسكرية في تثبيت الامن بالمحافظة.

وقال الصيهود، في تصريح لـ(المدى) أمس، إن "الحكومة المحلية عاجزة عن ضبط الامن، وهناك مئات من أوامر الاعتقال المعطلة"، مؤكدا ان "المجرمين سيعودون الى الظهور بعد انتهاء العملية التي لن تتجاوز الاسبوعين".

وكان ٥٠٠ عنصر من الفوج السريع، الذي نفذ الحملة الاولى في ميسان، نجح بتثبيت الامن لعدة ايام فقط.

ويطالب سرحان الغالبي، رئيس اللجنة الامنية في ميسان، بـ"إعادة تلك القوات لتنفيذ عمليات جديدة"، مؤكدا ان "القوة لديها مهمات في محافظات اخرى".

ولايتوقع الغالبي، في اتصال مع (المدى) امس، ان ينتهي الخطر في ميسان بهذه العملية. لكنه يقول "لدينا ٧ أفواج من الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية، وهو عدد كاف إلا أن الخلل في الإدارة".

ويدعو المسؤول المحلي "المحافظ وقائد الشرطة الى التنحي عن المنصب إذا لم يكن لديهم القدرة على حل مشكلة الصراعات العشائرية".

عشائر ومخدّرات

ويقول المصدر المطّلع إن أغلب عناصر القوات الامنية والضباط، وحتى المسؤولين في المحافظة، يخشون إلقاء القبض على المطلوبين أو الإدلاء بمعلومات حول أي متهم. ويردف بالقول "الشاهد في تلك الجرائم سيتعرض للقتل او يفرض عليه فصل عشائري بقيمة ٥٠ مليون دينار".

إلى ذلك يحمّل عدنان جاسم، عضو حزب الدعوة في مجلس ميسان، الحكومة في بغداد مسؤولية الاوضاع في المحافظة، والفوضى في المنفذ الحدودي.

ويقول جاسم، في اتصال مع (المدى) أمس، "ليس لدينا أمل بانتهاء النزاعات العشائرية، لكن نأمل ان تنحسر بعض المظاهر المسلحة خلال الحملة الاخيرة".

وكانت العمليات الامنية السابقة، التي دعا اليها مجلس الأمن الوطني في شباط الماضي، اخفقت في حصر السلاح، لكنها نجحت بتقليص تجارة المخدرات، التي بدأت تتفشى في ميسان وبعض المحافظات الجنوبية.

ويطالب سرحان الغالبي، رئيس اللجنة الامنية في ميسان، بـ"إعادة تلك القوات لتنفيذ عمليات جديدة"، مؤكدا ان "القوة لديها مهمات في محافظات اخرى".

ولايتوقع الغالبي، في اتصال مع (المدى) امس، ان ينتهي الخطر في ميسان بهذه العملية. لكنه يقول "لدينا ٧ أفواج من الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية، وهو عدد كاف إلا أن الخلل في الإدارة".

ويدعو المسؤول المحلي "المحافظ وقائد الشرطة الى التنحي عن المنصب إذا لم يكن

وكان اشتباكات مسلحة قد نشبت بين عائلتين من ذات العشيرة، استخدمت فيها اسلحة ثقيلة استمرت لعدة ايام، على خلفية صراع للسيطرة على منفذ الشيب.

ويتابع المصدر "لايقل دخل أفراد العشيرة عن ٩٠ ألف دولار يوميا بسبب اعمال السيطرة علي المنفذ، وعلى محطات النفط في المحافظة".

وكان مجلس ميسان قد قرر، مطلع العام الحالي، إغلاق منفذ الشيب لمدة ١٠ ايام، قبل ان يقرر اعادة افتتاحه بعد رفض الحكومة الاتحادية هذا الإجراء.

ويقول عضو مجلس محافظة ميسان حسن علي مزعل، في اتصال مع (المدى) امس،

التايمز: صفقتان سمحتا بانسحاب داعش من الحويجة وتلّعفر

أكدت لجوء المسلّحين إلى الصحراء الواقعة بين العراق وسوريا

ترجمة حامد أحمد

استناداً لقادة وضباط استخبارات محليين في العراق وسوريا، فان الآلاف من مسلحي داعش الاجانب الغربيين، الذين هربوا من طوق المعارك الاخيرة على امتداد الحدود العراقية السورية، وجدوا ملاذا آمناً لهم في مناطق صحراوية نائية في مكان آخر و استطاع قسم منهم الهروب الى تركيا.

وعلى الرغم من الاعتقاد بأن الكثير من مسلحي داعش الاجانب قد قتلوا في ارض المعركة واكثرهم خلال الغارات الجوية، وعودة ما يقارب من ٦ آلاف مسلح الى أوطانهم الأم وذلك استنادا لمعلومات من ٣٣ دولة ينتمون لها، فإن التقديرات تشير الى بقاء الآلاف من المقاتلين الاجانب طلقاء مختبئين في مناطق صحراوية نائية بين العراق وسوريا.

أبو إبراهيم، قيادي محلي من قوات الجيش الديمقراطي السوري، قال في حديث لـ(ذي تايمز) "نتواجه مع مسلحين أجانب من داعش كل يوم هنا"، مشيراً الى أن "قواته المؤلفة من ١,٥٠٠ مقاتل عربي والمدعومة من طائرات التحالف قد اشتركت في المعركة الاخيرة ضد ما تبقى من مسلحي داعش على ضفاف نهر الفرات في بلدة تاتيان السورية، والذين يقدر عددهم بحدود ٣ آلاف مسلح ليس أكثر".

وتشير المعلومات الى أنهم تواروا عن الانظار بين القرى في شمال شرق سوريا على طول حوض نهر الفرات والصحارى المجاورة له، وهو جيب تبلغ مساحته ١٥ كم مربع تقريبا يتاخم الحدود العراقية.

وقال إبراهيم إنّ من بين الاسرى من أجانب داعش الذين تم احتجازهم من قبل قواته خلال الايام الاخيرة، مسلحين صينيين ومغاربة وسعوديين وداغستانيين ومن كازاخستان بالاضافة الى امرأة بريطانية.

واضاف إبراهيم "أغلب الذين يقاتلون من المتبقين هم مسلحون محليون، حيث يتواجد هنا ما يقارب ١٠٠٠ مقاتل من داعش وربما ١٥٠٠ مقاتل آخر في جيب آخر قرب حدودنا الشمالية، أما الباقون فقد قتلوا أو هربوا".

وعند ذروة قوة تنظيم داعش، خلال العام ٢٠١٥ قدر البنتاغون تواجد ما يقارب من ٤٠,٠٠٠ مسلح أجنبي قدموا من ١١٠ بلدان، بضمنهم خمسة آلاف مقاتل من بلدان أوروبية، تدفقوا للالتحاق بصفوف التنظيم للقتال في العراق وسوريا.

التخمينات اللاحقة قدرت ان عدد المقاتلين الاجانب الباقين يصلون لنحو ٢٥,٠٠٠ مقاتل، رغم ذلك فما يزال هناك أمر غامض حول مصير ومكان تواجد الآلاف الآخرين من المسلحين الاجانب الذين حاربوا مع داعش.

ويقول الباحث تشارلي ونتر، من المركز الدولي لدراسات التطرف والعنف السياسي والمحاضر في قسم دراسات الحرب في جامعة كينغز كوليدج في لندن، "إنه لغز يدور في عقل كل شخص ولكن حدث تحول خلال الثمانية عشر شهراً الماضية. داعش فقد الكثير من الاراضي ولكن لايتوافر رقم دقيق يمكن الاعتماد عليه بالنسبة لعدد الذين قتل منهم او ألقي القبض عليه". ويضيف "ولذلك إما ان تكون هناك مبالغة في تقديرات عددهم أو انهم ذهبوا في مكان آخر من دون ان يدرك احد ذلك."

الصفقة التي عقدت في الرقة في شهر تشرين الاول من هذا العام والتي سمحت لعدة مئات من مسلحي داعش، بضمنهم اجانب وآلاف من افراد عوائلهم، بالهروب في قوافل الى الصحراء شرقا، حيث ما يزال الاحياء منهم يقاتلون، هي الصفقة الاكثر شهرة كشاهد على ذلك، ولكن صفقات تسليم مشابهة حدثت في مناطق اخرى في العراق وسوريا.

مسؤول حكومي عراقي، رفض الكشف عن اسمه، قال لـ(ذي تايمز) "شهدنا صفقتين مماثلتين قطعتا في تلعفر والحويجة.. وفي كلا الصفقتين سمحت لقوافل من مسلحي داعش بالمغادرة، ولكن يبدو انه لا احد يعرف ماحصل لهم بعد ذلك واين هم الآن."

كثير من خبراء مكافحة الارهاب يؤكدون انه بغض النظر عن مكان تواجد المسلحين الاجانب الآن، فان قرار التنظيم بالسماح لأعضائه بمغادرة سوريا والعراق يعد نقطة تحول مهمة في تاريخ التنظيم ويعتبر إجراء ستراتيجياً مدروساً من قبله لضمان بقاء طويل الاجل للتنظيم الإرهابي.

■ عن: التايمز البريطانية

الإعلام الحربي: صحيفة سعوديّة تضلّل الرأي العام

بغداد / المدى

أصدرت خلية الإعلام الحربي، أمس، توضيحاً بشأن تصريحات نشرتها صحيفة سعودية عن عودة تنظيم داعش الى محافظة كركوك مؤخرا، مشيرة الى ان تلك الاخبار هدفها "اختلاق السيناريوهات وتضليل الرأي العام".

وذكرت الخلية، في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه، إن "صحيفة الشرق الاوسط نشرت بتاريخ الـ١٦ من كانون الاول الحالي تقريرا خبريا ملتبسا يخلط بين الخبر والتحليل غير الموثق بشأن أحداث أمنية في محافظة كركوك والمناطق المحاذية لها"، مبيناً ان "الصحيفة زعمت في تقريرها الملفّق أن خلايا داعش النائمة تنشط في كركوك وتقف خلف اغتيال ضابط في الشرطة وقيادي في الحشد العشائري".

وتابعت الخلية "وفي محاولة مفضوحة لتسويق رسالة مضطربة التفاصيل عمدت الصحيفة الى نشر صورة مقتبسة من باكستان مع التقرير مما يؤشر عدم مهنيتها في هذا الجانب وخواء معلوماتها في الساحة العراقية"، لافتة الى انه "لم يكتف التقرير بذلك بل نسب بيانا الى داعش اشار فيه الى جزئيات امنية غير متحققة في كركوك او محيطها ولم يثبته رصدنا الإعلامي المتواصل ولم تسعفه المعلومات الاستخبارية المعتمدة من مصادرها العسكرية الرسمية في المحافظة".

وحذرت الخلية، صحيفة الشرق الاوسط السعودية، من "اختلاق السيناريوهات التي تمس أمننا الوطني ونحتفظ بكامل الحق بمقاضاة أي جهة تحاول أن تضلل الرأي العام ونعرب في الوقت نفسه عن ثقتنا بالخطاب الإعلامي العراقي والعربي والعالمي المسؤول الذي وقف مع الشعب العراقي في حربه ضد عصابات داعش الإرهابية".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي: عدنان حسين
نائب رئيس التحرير: علي حسين
مدير التحرير: مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون